مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: عرض كتاب (الكذب والغش في السياسة: حقائق وأوهام ظاهرة خطيرة في الديمقراطية) للمؤلف فرنادو فايسبين
اسم الكاتب: قاسم عبد الكريم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7089
تاريخ الاسترداد: 2025/04/21 21:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

عرض كتاب

الكذب والغش في السياسة: حقائق وأوهام ظاهرة خطيرة في الديمقراطية

كتاب للمفكر السياسي الاسباني فرناندو فايسبين

عرض: قاسم عبد الكريم/ اسبانيا

صدر عن دار النشر الاسبانية كالاكسيا غوتنبرغ Galaxia Gutenberg كتاب جديد للمفكر السياسي الاسباني، البروفسور فرناندو فايسبين Fernando Vallespin يتناول فيه ظاهرة الكذب والغش في السياسة وتزايدها منذ عقود عدة في الدول الديمقراطية، لتبرير تصرفات وأفعال غير مقبولة لبعض المسؤولين السياسيين، كثيراً ما تضعهم في حرج ومواقف صعبة أمام مواطنيهم، لأنها لاتنسجم مع مبادىء وقيم الديمقراطية.

قبل البدء في استعراض مختصر عن الكتاب الذي يُترجم عنوانه حرفياً: "**الكذب يجعلكم أحراراً: الواقع والوهم في الديمقراطية**"، في عبارة موجهة إلى السياسيين والمواطنين على حد سواء بنوع من السخرية، من الملائم التطرق إلى أهم جوانب الحياة الأكاديمية لمؤلف الكتاب. البروفوسور فرناندو فايسبين هو من أساتذة علوم السياسة والاجتماع البارزين في اسبانيا وأوربا، ويعمل منذ سنوات طويلة في اختصاص النظرية السياسية والفكر السياسي من خلال عمله الأكاديمي كأستاذ مقيم في جامعة اتونوما مدريد Universidad Autónoma de Madrid وكأستاذ محاضر في جامعات أوربية وعالمية عدة، أبرزها جامعات هارفارد وفرانكفورت وهيدلبيرج وفيراكروث وماليزيا.

له العشرات من الكتب الأكاديمية في علم السياسة، أهمها: تاريخ النظرية السياسية، بستة أجزاء ونظريات جديدة عن العقد الاجتماعي ومستقبل السياسة، فضلاً عن ما يقارب المائة من البحوث والدراسات الأكاديمية المنشورة في مجلات أوربية وعالمية عدة متخصصة في علم السياسة. شغل منصب مدير مركز البحوث الاجتماعية في مدريد لسنوات عدة، وحالياً يشغل منصب مدير المعهد الجامعي اورتيغا غاسيت في مدريد للدراسات السياسية والاستراتيجية Instituto Universitario de Ortegay Gasset، ومستشار في مركز دراسات FRIDE للعلاقات والحوار الدولي في مدريد.

أسعى من خلال هذا الموجز إلى تقديم أهم ما يتضمنه الكتاب إلى القارىء العربي وتقريبه بالقدر الممكن لأفكار جديدة في علم السياسة، لمتابعة وتحليل بعض جوانب التجارب الديمقراطية العربية الناشئة التي تسير حالياً بصعوبات بالغة لأسباب عدة، بعضها يتعلق بواقع الثقافة السياسية في مجتمعاتنا العربية، والبعض الآخر بعوامل ومحددات جيوسياسية اقليمية ودولية معروفة للجميع. وآمل أن يكون هذا التقديم الموجز في المستوى المطلوب.

يتكون الكتاب من أربعة أجزاء موزعة في مائتين صفحة، يحلل فيها المؤلف من زاوية النظرية السياسية عدداً من حالات الكذب والغش كظاهرة سلبية في دول ديمقراطية عدة، وينتقدها بشدة، محذراً من خطورة تفاقمها على الديمقراطية والحياة العامة، لأنها أصبحت تُشكل جزءاً من الثقافة السياسية، بسبب محاولات السياسيين للتخلص من المحاسبات والمسائلات القانونية التي تقع عليهم، بشكل يكاد أن يكون خارجاً عن القواعد والمبادىء الديمقراطية في الكثير من الحالات.

في الجزء الأول، يطرح المؤلف حالات كذب مهمة تورط فيها في السنوات الأخيرة عدد من كبار المسؤولين السياسيين في دول ديمقراطية، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا واسبانيا.

ويركز على حالات الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون Bill Clinton بعد الكشف عن ما عُرف في حينها بفضيحة "مونيكا ليفيسكي"، وخلفه الرئيس الأسبق جورج بوش الأبن Jeorge Bush ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير Tony Blair لتبريرهما غزو العراق استناداً على تقارير غير مؤكدة تحدثت عن وجود أسلحة تدمير شامل لم يُعثر عليها فيما بعد، ورئيس الحكومة الاسباني الأسبق خوسي ماريا اثنار José María Aznar لإصراره على توجيه الاتهام إلى منظمة "ايتا" الباسكية الانفصالية بتنفيذ الاعتداءات الإرهابية الكبيرة في العاصمة الاسبانية قبل أيام من موعد الانتخابات التشريعية العامة عام ٢٠٠٤، وتفادي توجيه الاتهام إلى تنظيم "القاعدة" وذلك لما يمكن أن يترتب على هذا الاتهام من نتائج سلبية على موقف حزبه في تلك الانتخابات العامة.

في الحالة الأولى، يُشير الكاتب إلى أن الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون أخفى أمام الرأي العام الأمريكي حقيقة الموضوع ونفى في بداية ظهوره الأخبار التي كانت تُنشر عنه، ليعترف فيما بعد بما كان يُنسب إليه من حقيقة علاقته العاطفية مع فتاة متدربة في القصر الرئاسي. وعلى الرغم من ذلك ومن رفض واستهجان جزء مهم من المجتمع الأمريكي لأسباب تتعلق بمعنوية وأخلاقية السلوك والتصرفات الشخصية العامة والخاصة لكبار المسؤولين، لم يتعرض للمحاسبة التي كان يستحقها بما يتلائم مع حجم خطأ تصرفه بهذا النوع من العلاقة وبكذبه الذي ثُبت فيما بعد.

أما حالة الرئيسين السابقين جورج بوش وتوني بلير، يرى الكاتب أن تبريرهما لغزو العراق عام ٢٠٠٣ كان قائماً على الكذب وتزييف الحقائق. ومع انهما اعترفا بعدم العثور على أسلحة تدمير شامل في العراق وبخطأ المعلومات الاستخبارية التي استندا عليها في حملتهما للغزو، لم يتعرضا للمسائلة والمحاسبة بالشكل الذي كان يمكن أن تترتب عليه كل النتائج السياسية والقانونية الممكنة.

وأهم ما حدث في هذه الحالة، كان في بريطانيا، حيث تم تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في دوافع الدخول في هذه الحرب لاتزال قائمة، لايُتوقع أن تخلص إلى نتائج مهمة. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فنتائج هذه الحالة كانت أكثر غرابة بعد إعادة انتخاب الرئيس بوش في انتخابات عام ٢٠٠٤ على الرغم من ثبوت عدم صحة تبريره للغزو.

وعن حالة رئيس الحكومة الاسبانية، خوسي ماريا أثنار ، يمكن القول انها الأخرى التي لم يتعرض فيها مسؤول سياسي كبير لأية محاسبة نتيجة إصراره على تأكيد مخالف للحقيقة كان يسعى من خلاله أخفاء الحقيقة لتضليل الرأي العام في بلاده وتفادي التأثير السلبي على ناخبيه قبل ثلاثة أيام من موعد الانتخابات العامة بسبب تأييد حكومته للغزو الأمريكي البريطاني للعراق ومعارضة جزء كبير من الرأي العام المحلي له.

فبعد وقت قصير من وقوع الاعتداءات الإرهابية في العاصمة مدريد في ٢٠٠٤/٣/١١ أخذت تتضح حقيقة الأحداث أمام الرأي العام الاسباني عندما تم التأكد من مسؤولية تنظيم "القاعدة" الإرهابي عن هذه الاعتداءات وعلاقتها بالموقف الاسباني تجاه الغزو وبشكل انعكس في نتيجة الانتخابات العامة التي نُظمت في ٢٠٠٤/٣/١٤، تمثل في هزيمة حزبه الحاكم وفوز منافس الحزب الاشتراكي المعارض، خلافاً لما كما كانت تُشير إليه استطلاعات الرأي.

كان أثنار قد برر كذبه أو أخفائه الحقيقة باستناده على ما كان يعتقد بتحليلات فورية قدمت له من مستشارين وخبراء مختصين، مع أنه كان يعرف جيداً أن منظمة "ايتا" الانفصالية التي تمارس العنف والإرهاب منذ عقود عدة لم ترتكب عملية إرهابية بهذه الضخامة التي سقط فيها ما يقارب المائتين قتيل وألف جريح في هجمات عدة متزامنة في وقت قصير جداً.

وفي الجزء الثاني، يتحدث المؤلف بمنظور فلسفي عن العلاقة بين الديمقراطية و"الحقيقة"، فهو يُشير إلى امكانية مواجهة الكذب والغش في السياسة إذا كانت الديمقراطية تسير في إطار متكامل وفعال. ويستند في ذلك على نظرة أكثر تفاؤلية يطرحها اثنان من كبار المنظرين والمفكرين المعاصرين في علم السياسة، هما جون راولس John Rawls وجورجن هابرماس Jürgen Habermas في أعمال

منشورة لهما في السنوات الأخيرة، يؤكدان فيها على أن الحقيقة والشفافية وغيرها من معايير النظرية السياسية التي تتعلق بمفهوم "الحقيقة" لها مكانة لاتختلف عن أي مبدأ أخلاقي يتعلق بالحكم الديمقراطي. وبالتالي، فإن فقدان الحد الأدنى من التدوال والنقاش حول هذا الشأن وعدم امكانية الكشف عن الكذب والغش بكل أشكاله يتعارض مع المبادى الأساسية للديمقراطية.

وفي جانب آخر من هذه العلاقة بين الديمقراطية و"الحقيقة" وفي إطار العلاقة بين الحاكم والمحكوم، يتحدث المؤلف عن وضع تتحدد فيه المواقف والآراء حسب "المصالح" وتغليبها على التفكير السياسي العقلاني. ويعزز قوله في الإشارة إلى بعض أفكار ما يعرف بالنظرية الاقتصادية للديمقراطية المطروحة من قبل المفكر السياسي الأمريكي النمساوي جوزيف شومبيتير Joseph Schumpeter مطلع القرن العشرين، والتي يرى فيها أن الكثير من السياسيين والمواطنين في الديمقراطيات الليبرالية ينظر باهتمام إلى الجانب الاقتصادي أكثر من جانب السياسة ومبادئها لاعتبارات تتعلق بالمصالح والأهداف التي تهمهم وباكتفائهم بقدرة الديمقراطية على حل الصراعات السياسية سلمياً من دون الاهتمام بالجانب المعنوي.

وفي الجزئين الثالث والرابع، يستعرض المؤلف تقنيات الإعلام والاتصالات الحديثة في شبكة "الانترنيت" ودورها في تكوين الآراء والمواقف وتفعيل العديد من جوانب الحراك السياسي والاجتماعي. ويستشهد في ذلك بالقدرة العالية التي أثبتها شبكات التواصل الاجتماعي في حراك "الربيع العربي". إلا أنه في الوقت ذاته، يرى في هذه التقنيات الحديثة للتواصل امكانيات واسعة للاستخدام حسب أهواء وميولات القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسعى جاهدة للتأثير على تحديد وتسيير آراء ومواقف المواطنين، وبالتالي فإن هذه الآراء والمواقف كثيراً ما تفتقد إلى رد الفعل المؤثر واللازم لمواجهة هذه الظاهرة التي يبحثها المؤلف في كتابه .

وما فشل حركات الاحتجاجات الشعبية والسلمية التي شهدتها دول ديمقراطية عدة في السنوات الأخيرة في التأثير على مكانة القوى السياسة الكبرى المهيمنة على الساحة السياسية، إلا دليل على ذلك، على الرغم من شدة هذه الاحتجاجات المعارضة للكثير من جوانب السياسات العامة، واتساع رقعتها في العديد من مدن الدول الديمقراطية.

في الجزء الثالث يتناول المؤلف نفوذ وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة وقدراتها في تكوين والمواقف والآراء الشخصية بما يتناسب وينسجم مع توجهات مصالح الجهات القريبة منها، لما توفره تقنيات الاتصال الحديثة في شبكة "الانترنيت" من فضاء تواصل افتراضي واسع بين الأشخاص

والمؤسسات يتميز بسرعة النقاشات وتبادل الآراء والمواقف وبشكل مباشر يمكن استغلاله من بعض السياسيين في كذبهم عند ممارسة مسؤولياتهم السياسية.

وفي الجزء الرابع يواصل المؤلف طرح موضوعه في إطار تقنيات التواصل الحديثة التي أخذت القوى السياسية والاجتماعية تعتمدها للتواصل الاجتماعي ولتعزيز مكانة قياديها أمام الرأي العام، بعد أن أصبح لها دور بارز في العمل السياسي لتدخل ضمن أولويات برامجها وخططها، لما توفره من فضاء واسع للتواصل والإعلام بمستجداته المتطورة، أخرها تطبيقات Web 2.0، التي كونت نوعاً جديداً من "المجتمع الافتراضي" له صفات تقنية خاصة به تختلف عن التفاعل التقليدي في المجتمع والقائم على التواصل وجهاً لوجه .

وعن هذا "المجتمع الافتراضي" يُشير المؤلف إلى أن هذه التقنيات الحديثة للتواصل قد منحت بعداً جديداً للعلاقة بين الواقع والافتراض، شكل التغيير الكبير والمدهش في هذا المجتمع الافتراضي الطارىء. ومَن يراقب تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على سلوك الكثير من مستخدميها، لوصل إلى استنتاج مفاده أن هذه الشبكات حولت الحياة إلى الفضاء الافتراضي، وفي الوقت ذاته حولت هذا الفضاء الافتراضي إلى واقع.

يطرح المؤلف موضوع كتابه في إطار أسئلة عدة حول هذه الظاهرة وتأثيرها السلبي على الديمقراطية، وأهمها: "هل أن هيمنة "الوهم" أو الغش بشكل مطلق على السياسة في البلدان الديمقراطية أمر يُثير القلق؟ هل يمكن أن نكون في مجال من الحياة العامة يفتقد إلى ضرورة السعي للبحث عن حقيقة الأحداث وعن تقييم سياسي متنور، أو أن يكون هذا السعي للبحث متعثراً، ونظل نعتبر أنفسنا ديمقراطيين؟ وهل صحيح أنه لاتوجد حدود مهمة لما يبدو من عدم امكانية تعديل مسار أحداث "واقعة"؟ وباختصار ما هي علاقة الديمقراطية بـ"الحقيقة"؟

في هذا السياق، يرى المؤلف الإجابة على هذه الأسئلة أمر بالغ التعقيد، لأنها تتضمن خليط من الاعتبارات الخاصة بتفسيرها ضمن معايير النظرية السياسية وبالتفسير الأمبريقي. فالتحدث عن الطريقة، التي يجب أن يكون فيها أداء السياسة تجاه "الحقيقة"، ليس ذاته إذا تأملنا حول الطريقة التي يتم التعامل بها في الديمقراطية كـ"أمر واقع".

وهنا يزداد الأمر تعقيداً إذا تعمقنا في فلسفة الديمقراطية، إذ ليس من السهل التمييز بين معايير النظرية السياسية والتفسير الامبيريقي لهذه الظاهرة، لأن استخدام الحقيقة في السياسة في الأنظمة الديمقراطية له بعد آخر لمفهوم "الحقيقة". فهناك تفاعل بين القيمة المعنوية أو الأخلاقية المتعلقة بالصدق

والصراحة من جانب، واحترام طبيعة الوقائع الذي يمكن وصفه بـ "محاسن الحقيقة" وعلاقاتها بمصالح الأفراد أو المجموعات البشرية.

يرى المؤلف في كتابه أن الشكوك عن ظاهرة الكذب والغش في السياسة أخذت تتزايد في الكثير من الدول الديمقراطية منذ عقود عدة للتحول إلى أمر واقع لايمكن انكاره، بشكل أصبح من الطبيعي أن ينظر الأشخاص إلى وجود ترابط بين السياسة وهذه الظاهرة. فقضية منظمة ويكيليكس Wikileaks قبل سنوات عدة، أثبت حقيقة ذلك.

فعلى الرغم من حالات الكذب والغش التي كشفتها هذه المنظمة في السياسة الخارجية الأمريكية عند تعاملها مع عدد من القضايا الدولية الراهنة، اقتصر اهتمام الرأي العام بها على الصدمة الكبرى التي تسببت لدى مختلف الأوساط العالمية في بداية ظهورها، ليتراجع الاهتمام بها ويدخل ضمن سير الأحداث السياسية العادية. ويدلل ذلك على أن مقياس الاهتمام بمثل هذه الظاهرة السلبية قد بلغ أدنى مستويات الاستياء والاستهجان من جانب المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني تجاه هذه الممارسات الخاطئة.

ويؤكد أن عالم السياسة في عصرنا الحالي مليء بممارسات النفاق والغش وإخفاء الحقائق. ففي أنظمة الحكم الدكتاتورية بمختلف أشكالها الشمولية والسلطوية تدخل هذه الممارسات ضمن طبيعتها الاستبدادية، إلا أن حدوث هذه الظاهرة بشكل متزايد في الديمقراطية الحديثة يدعو إلى التوقف والتأمل لتحليل الظااهرة بموضوعية. وينتقد بشدة عدم تحرك المجتمع المدني ضدها بالشكل اللازم وقبوله بها كأمر واقع وإلى وجود نوع من "التواطوء" بين المواطنين والسياسيين ووسائل الإعلام، ويحذر من خطورتها على جودة الديمقراطية ومستقبلها.

ويستند في ذلك على قول الفيلسوفة السياسية الألمانية الأمريكية هانا أريندت Hannah Arendt الذي تُشير فيه بطرح نقدي إلى "أن الحقيقة لم تجد مكاناً بين محاسن السياسة، لكن الكذب في المقابل أُستخدم كأدوات مبررة في التعاملات السياسية".

وعن ممارسة النفاق في السياسة، يقول المؤلف أن أوربا شهدت منذ نهاية القرون الوسطى وبداية حقبة التاريخ الحديث تزايداً لهذه الممارسة. فالأنظمة الملكية المطلقة روجت لهذه الممارسة لضمان البقاء في الحكم. فيما روجت لها طبقة رجال الدين "الأكليرويس clergy" للتخلص من ضغط المعارضين للتشدد الديني الذي مارسته في المجتمعات الأوربية انذاك. ويرى أن مَن يروج للكذب والغش في السياسة في الدول الديمقراطية في عصرنا الحالي هي وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة في شبكة "الانترنيت" التي

تتميز بدور بارز في التأثير على الرأي العام، من خلال قدراتها القوية على كيفية سرد الأحداث السياسية وامكانية إخفاء الحقائق أو تزييفها بشكل موجه يتناسب مع مصالحها وتوجهاتها.

ويوضح أنه لو سألنا اليوم أي سياسي عن تقيميه الصريح لهذه الظاهرة، فسنجده يفكر مع ذاته بشيء مماثل لما كتبه نيكولاس ميكافيلي Nicolás Maquiavelo إلى أحد أصدقائه في القرن السادس عشر قائلاً:" منذ وقت لم أعد اقول ما أعتقد به، ولم أعتقد بما أقوله. وإذا أقول الحقيقة يوم ما، فإني أُخفيها بين أكاذيب عدة بشكل يصعُب العثور عليها".

وفي خاتمة الكتاب، يحذر المؤلف من مخاطر ظاهرة الكذب والغش في السياسة في الدول الديمقراطية، وإذا لم يتم تركيز الجهود على كشف عن هذه الظاهرة وانتقادها بشدة، فمن الممكن أن تسبب حالة من التباعد وعدم الثقة لدى المواطنين تجاه نظام الحكم الديمقراطي والإساءة لعالم السياسة المتضرر أصلاً بسبب الاخفاقات والعيوب التي كثيراً ما تُنسب إليه.

ويؤكد على ضرورة مواجهتها ومنع حدوثها بأكبر قدر ممكن من خلال التركيز على الاهتمام بدور المواطنين في السياسة والحياة العامة والتشدد في محاسبة ومسائلة المسؤولين السياسيين الذين يثبت ضلوعهم في هذه الممارسة، لأنها تتعارض مع أبسط أساسيات مبادىء وقيم الديمقراطية وبالتالي لايمكن القبول بها أو التعايش معها. ويدعو الموطنين إلى عدم السكوت ازاء هذه الحالات والعمل على كشفها، وأن تكون لهم القدرة على إبداء الرأي بحرية مطلقة وبشكل مؤثر حول واقع الأحداث.

في هذا السياق، يرى المؤلف أن ما يزيد القلق حول إبداء الرأي هو الذي يتعلق باختفاء "الواقع الموضوعي" الذي يقرره كل طرف من أطراف النزاع السياسي أو المواطنين ذاتهم. وإن "الرأي" حول ما هو "واقعي" أخذ مكانة "الواقع" الذي بدأ يفقد مكون "الحقيقة"، وأصبح يخضع لتقلبات رؤى الأفراد، ويمكن القول أن السياسة قد توقف أدائها في التمييز بين ما هو "حقيقي" وما هو "زائف"، وإن امكانية اعتماد حد أدنى من المراقبة العقلانية للخطاب السياسي من خلال الاستدلال النقاشي الهادىء والمفتوح أخذت تتلاشى.

ويوضح قائلاً: "أن التأكيد على تعدد الرؤى لـ"الواقع" قد تحول إلى فكرة متسلطة على عقول السياسيين الفاعلين، خاصة بعد أن تحول العمل السياسي إلى مجرد تنظيم إداري ممنهج، بشكل أبعدهم عن مهمة تمثيلهم المواطنين ومصالحهم ليقتصر عملهم على إدارة الشؤون الفنية للمنظومة الاقتصادية التي فقدوا قدرة المبادرة فيها، الأمر الذي يلزمهم إخفاء عملهم السياسي أو ربما عدم قيامهم بأي عمل سياسي، خلف اسلوب تواصل يتميز بالبلاغة والتعبير الخطابي".

في عنوان الكتاب أراد المؤلف التعبير بكلمة "الواقع" الإشارة إلى وقائع الكذب والغش التي يرتكبها العديد من السياسيين في الأنظمة الديمقراطية، وبكلمة "الوهم" أراد الإشارة إلى فضاء الاتصالات الافتراضي في تقنيات التواصل الحديثة في الذي يلعب دوراً مهما في التأثير على الرأي والمواقف تجاه هذه الظاهرة.